

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٠٩٢

الاثنين، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إبييتشوف
	الأرجنتين السيدة بيرثيال
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد إيراسوريس
	الصين السيد شين بو
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/787)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1420046 (A)



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(S/2013/787)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بحضور معالي السيدة ليوني بانغا - بوتي، وزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي، والفرانكفونية ومواطني أفريقيا الوسطى المقيمين في الخارج، في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/787، التي تتضمن تقرير الأمين عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): تدهورت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهورا كبيرا منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7069). فقد تسببت الهجمات التي شنتها على بانغي الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير في ٥ كانون الأول/ديسمبر، في فترة من الاضطراب

افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

الإعراب عن الترحيب بأعضاء مجلس الأمن الجدد وعن الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس: حيث إن هذه أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة والأمانة العامة، عن أطيب التمنيات بمناسبة العام الجديد.

ويسعدني، إذ أترأس الجلسة الأولى للمجلس في عام ٢٠١٤، أن أرحب بالأعضاء الجدد الآخرين، وهم تشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا. ونحن جميعا نتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. فخيرتهم وحكمتهم ستوفران للمجلس مساعدة قيمة في الاضطلاع بمسؤولياته.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب، على ما قدموه من إسهامات هامة في أعمال المجلس أثناء فترة ولايتهم في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق.

الرئيس: أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا، على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وإني لعلّي ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير أرو وفريقه عن عميق التقدير لإدارتهما الناجحة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العملي ونشرهما لاحقا غيرا تطورات الحالة الأمنية في بانغي، إذ تقوم القوات بتسيير دوريات مرئية. وبينما تواصل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل على بلوغ قوامها المأذون به المتمثل في ٦٠٠٠ فرد، فإن وجودها سيُعزّزُ خارج بانغي، مما سيسهم بالتالي في تحسين الحالة الأمنية في الريف. ونقدر كثيرا دور الدول الأفريقية وفرنسا في الالتزام بالمساهمة بقوات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود، في هذه المرحلة، أن أشيد بالجنود الأفارقة والفرنسيين الذين سقطوا أثناء قيامهم بواجباتهم من أجل السلام. ودور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفرادى دولها الأعضاء بغية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي الإشادة به أيضا.

حاليا، نعمل مع الاتحاد الأفريقي على تنظيم مؤتمر المانحين الذي طلب المجلس تنظيمه من أجل دعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيعقد في ١ شباط/فبراير في أديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ونحن نعول على الدعم السخي من أعضاء المجلس والدول والمنظمات الأخرى.

لقد شكلت أحداث ٥ ديسمبر/كانون الأول ضربة قوية للسلطات الانتقالية، ولرئيس دولة للمرحلة الانتقالية على نحو خاص. وعجزت السلطات الانتقالية عن وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها ائتلاف سيليك ضد السكان المسيحيين خلال العام الماضي أسهم في التحول التدريجي للجماعات المحلية للدفاع عن النفس - الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير - إلى تمرد تام. وبفعل تركيبة ائتلاف سيليك التي يهيمن عليها المسلمون، فإن أوجه الإيذاء التي يقترفها في حق السكان المسيحيين في جمهورية أفريقيا الوسطى قد فُسرَت بسرعة بأنها نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين. ولجنة التحقيق الدولية التي سيتم إنشاؤها وفقا للقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) تطور محمود للغاية، لأنها ستنتظر بالتأكيد في أوجه الإيذاء تلك وفي غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

الشديد في العاصمة وداخل البلد. وفي بانغي وحدها، تأكد سقوط أكثر من ٧٥٠ ضحية، والخسائر البشرية خارج بانغي من المحتمل أن تكون كبيرة.

ووفقا لآخر المعلومات، يحتاج نحو ٢,٢ مليون شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدة الإنسانية، أي، ما يناهز نصف عدد سكان البلد. ويسعى شخص من كل شخصين من السكان إلى اللجوء إلى خارج ديارهم. ويقدر عددهم بنحو ٥١٣٠٠٠، من بينهم ١٠٠٠٠٠ يعيشون في مخيمات مؤقتة في المطار.

إن عمليات القتل في بانغي وسائر أرجاء البلد تتواصل في البلد كل يوم، ولا يزال السكان منقسمون بحكم انتمائهم الدينية. والأحياء السكنية تخضع لنقاط تفتيش يجرسها مدنيون مسلحون من "المعادين للمسيحيين" أو "المعادين للمسلمين". وبالمثل، تشهد البلدات خارج بانغي - مثل بوسانغوا وبوار وبوزوم وباوا، من جملة بلدات أخرى - ارتكاب الفظائع كل يوم، بما في ذلك المواجهات المباشرة بين الطائفتين المسيحية والمسلمة. وخطر التصعيد إلى أعمال عنف مستمرة على أسس دينية ما زال قائما، مع احتمال تعرض البلد للخطر على نحو طويل الأجل.

وقد قامت العديد من البلدان، بما في ذلك الكاميرون وتشاد وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا والسنگال، بإعادة الآلاف من مواطنيها إلى أوطانهم، أغلبيتهم الساحقة من المسلمين. وهذه أول مرة في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى يضطر فيها السكان إلى مغادرة بلدتهم خوفا على حياتهم بسبب دينهم.

ومما حال دون استفحال الحالة إلى اشتداد النزاع والفظائع، مسارعة الاتحاد الأفريقي وفرنسا، على الترتيب، إلى نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمليات سانغاري. فالسرعة التي بلغت بها القوات المستوى

وينبغي لعملية نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها أن تكون على رأس الأولويات. ويجب علينا أن نستفيد من تجاربنا الماضية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن العديد من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قمنا بها هناك. ويجب علينا أن نكفل هئية الظروف المواتية لإجراء هذه العملية، بما في ذلك توفير القدر المطلوب من التمويل. ومن الحاسم تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا للمعايير المقبولة دوليا. وهي ستمهد السبيل لإصلاحات شاملة للقطاع الأمني وستسهم في وضع الأسس لإحلال السلام الدائم.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الإنسانية، التي تدهورت بوتيرة مخيفة. فقد تأثر كل أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى بالأزمة. وكما قلت في البداية، يحتاج نصف السكان تقريبا للمساعدة الإنسانية. وقد أجبرت أعمال العنف المتواصلة خمس السكان على الهروب من ديارهم. وازداد ذلك العدد بأكثر من الضعف منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر. وأكثر من ٩٣٥ ٠٠٠ من السكان ينامون الآن في العراء أو في أماكن مؤقتة. وفي بانغي، سعى نصف السكان إلى اللجوء إلى واحد من مواقع الأشخاص المشردين داخلها البالغ عددها ٥٥ موقعا. وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من السكان يبحثون عن الأمن في المطار وحده. ويحتاج أولئك الأشخاص المشردون إلى الحماية والمأوى، فضلا عن المياه والرعاية الصحية والغذاء والإمدادات الأساسية وخدمات الصرف الصحي والنظافة. ولا تزال المنظمات غير الحكومية الشريكة وموظفو وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وصناديقها وبرامجها في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تقديم المساعدة في بيئة بالغة الخطورة ولا يمكن التنبؤ بها. وأدت الزيادة في أعمال العنف في الشهر الماضي إلى تفاقم الاحتياجات. ويعمل موظفو المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة عن كثب مع المجتمع المدني والزعماء

ومن ناحية أخرى، إن شعور الطوائف المسلمة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالإحباط هو نتيجة لسنوات من التهميش من لدن الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلد قبل أكثر من ٥٠ عاما. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الطائفة المسلمة تمثل ما يقدر بـ ٢٠ في المائة من مجموع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يحتفل بأي عيد من أعياد المسلمين كعطلة رسمية في البلد.

وأود أن أشيد بمنتدى الزعماء الدينيين على جهودهم وتضحياتهم المحمودة، وعلى نهجهم الاستباقي في محاولة تهدئة التوترات فيما بين الطوائف. والمنتدى يجمع بين رئيس الأساقفة بانغي وإمامها وراعي أبرشيتها. ويحتاجون إلى الدعم على نحو الاستعجال لكي يتمكنوا من مواصلة جهودهم.

وقد اقترح رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عقد مؤتمر وطني جامع، ينبغي أن يشكل محفلا لجميع الأطراف الفاعلة الوطنية لكي تتشاطر أوجه إحباطها، وتحديد التحديات التي يواجهها البلد، والاتفاق كما هو مأمول على سبيل المضي قدما، بما في ذلك التحضير للانتخابات ووضع قائمة مشتركة من الأولويات لفترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد أُحرز بعض التقدم بإقرار مدونة جديدة للانتخابات وأداء اليمين من لدن الأعضاء السبعة للسلطة الانتخابية الوطنية، التي تجمع ممثلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في الميدان - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - بتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى للسلطة الانتخابية الوطنية. وسننشر قريبا بعثة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالانتخابات. غير الظروف المواتية لإجراء الانتخابات ما زالت بعيدة المنال. فالنهب المنهجي لجميع الإدارات المحلية وقيام مقاتلي سيليكا السابقين بتدمير جميع أنواع السجلات المدنية الوطنية يعينان أن إعادة تشكيل قوائم الناخبين سيتطلب مجهدا جبارا.

النداءات تمويلا على الصعيد العالمي، والاحتياجات المنافسة عالميا ليست أقل على الإطلاق هذا العام.

ولا يسعني أن أحتتم ملاحظاتي من دون الإشارة إلى المسائل المتعلقة بالحماية، ولا سيما تلك التي تؤثر على النساء والأطفال، الذين يتحملون العبء الأكبر على الدوام في حالات الصراع. واضطلعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنساء، السيدة ليلي زروقي، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينينغ، وممثل للممثل الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بعثة تقييم مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ودعت البعثة المشتركة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، والحيلولة دون سقوط البلد في براثن الصراع الطائفي على نطاق واسع. كما اضطلعت الأمم المتحدة بعدد من البعثات إلى أماكن مثل بريابوار وبوار وبواوا وبوسانغوا وبامباري. ومن خلال تضافر الجهود في جمهورية أفريقيا الوسطى، نحن نضع اللمسات الأخيرة على حزم الدعم للمجتمعات المحلية هناك. ويجري القيام بالشيء نفسه من أجل الأطفال في النزاع المسلح.

تمثل النساء والأطفال أشد الفئات ضعفا في المجتمع، ولذلك فهم يتضررون على نحو غير متناسب من الحالة الإنسانية الأليمة. إن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة تسترشد بها دائما إجراءاتنا في البحث عن حلول في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسرني أن أرى أن الجهات المانحة تولى مزيد من الاهتمام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي نأمل أن يسفر عن توفير الموارد الإضافية التي تلمس الحاجة إليها.

ولا بد أن يتوقف العنف والفظائع المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب على أولئك الذين يتبوؤون مناصب

الدينيين من جميع المجتمعات المحلية، ويقدمون دون كلل الرعاية الطبية ويوفرون اللوازم للمستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية في مواقع المشردين داخليا.

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وجهت الأمم المتحدة استجابة لحالات الطوارئ من المستوى ٣ على نطاق المنظومة. ويتيح لنا ذلك إرسال أكثر موظفينا خبرة ومهارة والإفراج عن الأموال المخصصة لحالات الطوارئ، وتعبئة إمدادات الإغاثة والإمدادات الجاري معالجتها. ومنذ ذلك الحين، تم نشر أحد كبار منسقي الشؤون الإنسانية برتبة أمين عام مساعد من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية في البلد. وخصصت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، مبلغ ١٠ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم جهود الإغاثة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما عززت وكالات الأمم المتحدة استجاباتها.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني ميدانيا، لا تزال هناك احتياجات تفوق حجم الاستجابة. وقد أجب العنفا وانعدام الأمن العديد من الأشخاص على الفرار إلى الغابات وأماكن لا تصل إليها المعونة. كما أن عدم توفر التمويل يقيد الاستجابة ويهدد بمزيد من العرقلة للعمليات الإنسانية ما لم يتم تلقي التمويل على وجه السرعة. على سبيل المثال، بدون تقديم تبرعات إضافية، سيتم استنفاد إمدادات برنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بنسبة ٩٠ في المائة في شباط/فبراير.

ووضع الفريق قطري للعمل الإنساني خطة مدتها مائة يوم للإجراءات ذات الأولوية في مجال العمل الإنساني، التي تشكل جزءا من استراتيجية الاستجابة لعام ٢٠١٤ الأوسع نطاقا. وتتطلب الخطة ١٥٢ مليون دولار لتعزز بسرعة المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح والحماية. وكان النداء الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي وجه في العام الماضي أقل

أعنتم هذه الفرصة لنقل أحر التهاني القلبية إلى بلدكم، سيدي الرئيس، على انتخابه لعضوية المجلس وتوليهِ الرئاسة. ويؤكد وفد بلدي على دعمه وتمني لكم وافر النجاح.

أود أن أشيد إشادة كبيرة بالسيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا ورئيس المجلس المنتهية ولايته، على العمل الممتاز الذي تحقق في ظل قيادته، حيث إن نتائجه واضحة كل الوضوح.

يسر وفد بلدي أن يقدم خدماته لمجلس الأمن بوصفه عضواً غير دائم. ونعنتم هذه الفرصة لشكر جميع الذين أسهموا في نجاح انتخابنا من خلال التصويت لصالحنا. وبالمثل، نهني بجرارة الأعضاء المنتخبين حديثاً، وهي نيجيريا وشيلي والأردن وليتوانيا. ويتعهد وفد بلدي بألا يدخر جهداً في المساهمة في الأداء السلس لأعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية.

أود أيضاً أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وأن أهنئه على إحاطته الإعلامية، التي غطت بالفعل كل ما أردت قوله تقريباً.

يساور تشاد بالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما نطاق الأزمة في البلد والتطورات المتزايد خطرها التي لا تزال نراها - على الرغم من الولاية الرصينة المسندة إلى البعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من القوات المشاركة هناك من خلال القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الذي اتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعلى الرغم من أن هناك إشارات مبكرة تظهر تحسناً في الحالة في بعض المناطق، لم تتراجع على الإطلاق الهجمات العنيفة التي يجري شنها ضد السكان المدنيين، بصفة عامة، والرعايا الأجانب على وجه الخصوص. بل على العكس من ذلك، لا تزال الحالة تتسم بنطاق واسع من انعدام الأمن وحالات الاغتصاب والمذابح والأعمال الوحشية التي تعرض لمزيد من الخطر السكان المدنيين الذين شردوا فعلاً بأعداد غفيرة إلى مخيمات مؤقتة، وكذلك بتزوح الرعايا الأجانب

ذات سلطة أو نفوذ أن يتخذوا المزيد من الإجراءات من أجل إنهاء العنف ووقف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال - كما يجب وضع حد للهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية، واستخدام الأماكن المدنية مثل المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية. وأطلب إلى المجلس مرة أخرى أن يذكر جميع أطراف النزاع بمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وضمن تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات للمساءلة.

وهناك خطر حقيقي جداً من إمكانية انتشار الأزمة خارج حدود البلد وزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وستواصل الأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بذل قصارى جهدها لمنع تدهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعدم وصول انتهاكات حقوق إلى مستويات لا تخطر على البال؛ وكفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً وإعادة البلد إلى النظام الدستوري. وهنا في مقر الأمم المتحدة، يتأسس نائب الأمين العام بانتظام فريق عمل رفيع المستوى للنظر في أفضل السبل لمعالجة الأزمة المتعددة الجوانب في جمهورية أفريقيا الوسطى. أن هذه هي الحالة الأولى بالنسبة لخطة الأمين العام الوقائية الجديدة لحماية حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن من مسؤوليتنا الجماعية العمل الآن، قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود، في مطلع السنة الجديدة، أن أعرب عن الأمنيات لجميع أعضاء مجلس الأمن بوافر الصحة والنجاح في عملهم. أود أيضاً أن

التي تُظهر درجة تعيئة الجماعة الاقتصادية في بحثها عن حل للأزمة عدد مؤتمرات القمة الاستثنائية التي عقدتها الجماعة حول موضوع جمهورية أفريقيا الوسطى منذ اندلاع الأزمة وتوقيع اتفاق ليرفيل للسلام الشامل وتنفيذ خارطة طريق نجامينا وتعزيز البعثة السابقة لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أصبحت تُعرف باسم بعثة الدعم الدولية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بوحدات إضافية.

وفي السياق نفسه، تُحضر الجماعة الاقتصادية لعقد مؤتمر قمة استثنائي آخر في نجامينا في ٩ كانون الثاني/يناير بمشاركة جميع الشركاء الدوليين لمعالجة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك غياب التقدم على الجبهتين الأمنية والسياسية على الرغم من نشر بعثة الدعم الدولية والقوات الفرنسية. ومن الواضح أن المسؤولية عن تنفيذ الحلول الموصى بها تقع في المقام الأول على عاتق الجهات السياسية صاحبة المصلحة في أفريقيا الوسطى. فدون مشاركتها القوية والمسؤولة، سيكون من الصعب وضع حد لدوامة العنف ودفع العملية السياسية إلى الأمام.

وفي هذه الحرب من أجل السلطة، التي يُستغل الدين فيها لأغراض سياسية عمدا والتي تخوضها ميليشيات تعمل بالوكالة، من المهم أن تدع الطبقة السياسية في أفريقيا الوسطى الخمول وأن تؤدي دورها كاملا من أجل إنقاذ البلد. وللقيام بذلك، يجب على بعثة الدعم الدولية والقوات الأخرى المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة مهمتها لترع سلاح وتجميع مقاتلي ائتلاف سيليكاس السابق والمقاتلين المناهضين لاستخدام السواطير (البالاكا) لتهدئة الأوضاع في البلد والسماح بإجراء انتخابات حرة وشفافة في بيئة سلمية، وفقا لاتفاق ليرفيل وخارطة طريق نجامينا.

وفي ضوء ذلك، تدعو تشاد إلى مزيد من التعيئة من قبل المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد

نزوحا شاملا وواسع النطاق إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك الكاميرونيون والسنغاليون والتشاديون والماليون والعديد من جنسيات البلدان الأخرى.

وتعرب تشاد تعرب استيائها لأن الحالة أودت بحياة العشرات من القتلى وتسببت في فقدان مئات الأشخاص من بين مواطنيها، ونحن مستمرون إعددة مواطنينا إلى الوطن، عن طريق الرحلات الجوية المستأجرة والنقل البري. وقد نُهبت ممتلكات ومنازل الرعايا التشاديين، شأنهم في ذلك شأن رعايا البلدان الأخرى. ولا يمكن تبرير تلك الكراهية ضد جميع المجتمعات ذات الأصل الأجنبي لأنهم ينتمون إلى دين معين بأي ذريعة كانت، ويجب أن تدان بأقوى العبارات الممكنة.

ومع ذلك، لا بد من الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها البعثة بقيادة أفريقية، والقوات الفرنسية لإنجاز مهمتهما، في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. في هذا الصدد، ترحب تشاد باستمرار التزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدول وسط أفريقيا وفرنسا بتحقيق مزيد من التنسيق في الجهود الجارية التي تهدف إلى مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج نهائيا من دائرة العنف المتكررة والأزمة السياسية. وفي ظل هذه الخلفية، تلتزم تشاد، بالاشتراك مع بلدان أخرى في وسط أفريقيا، وستظل ملتزمة، كما هو الحال منذ عام ١٩٩٤، بدعم الجهود المشتركة الرامية إلى إعادة إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولن تشغلنا الحملة الإعلامية الشريرة التي تنظمها براءة الجماعات المتعطشة للسلطة من أجل تشويه الرأي العام العالمي بعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين ائتلاف سيليكاس والمسلمين وبين المسلمين والتشاديين، دون أي إثبات.

وتشاد، شأنها في ذلك شأن بلدان منطقة وسط أفريقيا، تدرك عواقب الأزمة على أمنها واستقرارها وعلى عملية التكامل الاقتصادي دون الإقليمية. ومن بين العناصر الملموسة

وللأسف، وبينما كان مجلس الأمن يستعد لاتخاذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، قرر أعداء شعب أفريقيا الوسطى في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والذين اعتبروا القرار الذي يميز تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تهديدا لمخططاتهم الشيطانية والدموية، إسماع صوتهم باستخدام الأسلحة وهاجموا بانغي عند الفجر، مما تسبب في وفاة عدة مئات من الأشخاص.

وعلى الرغم من أنه أمكن بفضل رد الفعل القوي من قبل قوات الدفاع والأمن وقف المهاجمين والحد من الضرر الناجم عن هجوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، تسبب تدهور الوضع الأمني إجمالا واستئناف أعمال العنف وما أعقب ذلك من أعمال قتل عشوائي في ازدياد الوضع الإنساني في العاصمة سوءا بدرجة كبيرة.

ويمكنني أنا أيضا أن أؤكد، مثل أولئك الذين تكلموا قبلي، أن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص اضطروا للفرار من ديارهم إلى المخيمات بسبب أعمال العنف التي ترتكبها تلك الجماعات المسلحة. ويعيش هؤلاء الرجال والنساء والأطفال في ظروف قاسية ويتعرضون لجميع أشكال العنف والمرض والمجاعة. ويبدو أن ثمة مخاطر حقيقية لتفشي الأمراض المعدية، لا سيما الكوليرا، على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، فإن تكديس هؤلاء الناس على أرض مطار مبوكو الدولي في بانغي لا يعني أنهم مهددون بالآفات التي ذكرتها للتو فحسب، ولكن أيضا أن هناك خطرا على أمنهم في حد ذاته وعلى مرافق المطار نفسها. كما لم ينج من ذلك الأجانب الذين يدينون بالإسلام.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن اعتذار جمهورية أفريقيا الوسطى رسميا للدول التي تعرض مواطنوها لسوء المعاملة أثناء هذه الأحداث. وعلى الرغم من جهود المنظمات غير الحكومية والإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الضرورية للناس، فإن الوضع يزداد تدهورا ليس إلا. فالاهتمام

الأوروبي والشركاء الثنائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، لدعم الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وفرنسا بالفعل على أرض الواقع. وهذه التعبئة يجب أن تراعي ضرورة اتباع نهج كلي من خلال اتخاذ إجراءات متزامنة، تستند إلى الوضع الإنساني في الميدان وحماية المدنيين ونزع السلاح وعملية الانتقال السياسي وتعزيز الإدارة والعدالة والمصالحة الوطنية وإنشاء جيش وطني حقيقي، والذي يمثل الضمان الوحيد للسلام والاستقرار في البلد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بانغا - بوتي.

السيدة بانغا - بوتي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم على مشاركته الشخصية في العملية الرامية إلى حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أعرب عن أطيب التمنيات بسنة جديدة سعيدة لجميع أعضاء مجلس الأمن.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دق رئيس الوزراء الانتقالي لجمهورية أفريقيا الوسطى، دولة السيد نيكولا تيانغاي، في بيان أمام الجمعية العامة، ناقوس الخطر بشأن احتمالات أن تعم الفوضى جمهورية أفريقيا الوسطى نظرا للتدهور الشديد بالفعل في الحالة الأمنية والإنسانية في البلد في ذلك الوقت (انظر A/68/PV.13). وبالنظر إلى ذلك الاحتمال المخيف والحرب الطائفية الوشيكة التي كانت نيرانها تعتمل في أوساط السكان المحاصرين، وفرت الاستجابة الفورية من قبل المجتمع الدولي باتخاذ القرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، والذي كان الهدف منه تمهيد الطريق للعمل الدولي واستعادة السلام وتقديم المساعدة للشعب الذي يعيش تحت رحمة الجماعات والميليشيات المسلحة من جميع الأنواع، بصيصا من الأمل لجمهورية أفريقيا الوسطى.

مصادقية وشفافة، وفي أن تؤدي إلى وضع حد نهائي للأزمات المتكررة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، لا ينبغي تنظيم الانتخابات على عجل، بل يجب تنظيمها من خلال إجراءات عادية، وأن تمر بمراحل مختلفة ووفقا لمختلف الاتفاقات التي وقعت في سياق المرحلة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

فيما يتعلق بالأمن، وكما ذكرت من قبل، شكل هجوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، ضربة قاضية للجهود المبذولة حتى ذلك الحين. ورغم الإجراءات المساعدة التي اتخذتها العملية الفرنسية "سنغريس"، المتعلقة بالشروع في نزع سلاح الجماعات المسلحة وتجميع عناصر ائتلاف سيليك، تستمر الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير وبعض العناصر السابقة في ائتلاف سيليك، في نشر الرعب في مناطق مختلفة من بانغي، ومن ثم فإنها تمنع أولئك الذين لجأوا إلى مراكز الأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم، واستئناف حياة عادية.

ومنذ الانتقال من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى القيام بعمل رائع بدعم من عملية "سنغريس" في الميدان. وقد أذكى ذلك بعض الأمل في إعادة إرساء السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي في رأينا أن تدعم تلك البعثة، التي تنفذ عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بإجراءات تتخذها السلطات الانتقالية نفسها، مما يعني أن الجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى يتعين أن تقترن بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في البلد.

وبينما يجري تنفيذ تلك المهمة النبيلة، فإننا نأسف لفقدان جنود فرنسيين شجعان حياتهم، في إطار عملية "سنغريس"، وفقدان جنود كونغوليين وتشاديين حياتهم كذلك، في سياق

يتركز كليا على بانغي، مسرح أحداث أعمال العنف. ويبدو أن بقية الناس في المناطق النائية قد تُركوا لمصيرهم المحزن. وهذا يدل على نطاق وخطورة الوضع، الأمر الذي يتطلب بذل جهود إضافية من قبل المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الأمني، يجري بذل جهود كبيرة حيث صدرت دعوة إلى وقف الأعمال العدائية وبدء مفاوضات مع مجموعات الدفاع الذاتي من المقاتلين المناهضين لاستخدام السواطير (البالاكا)، وهو ما برهن عليه مرارا وتكرارا رئيس دولتنا. نمد يد الصداقة في سياق خطبه إلى الأمة. وللأسف، فإن تلك القوات غير النظامية والمجهولة لا تبدي أي رغبة في الدخول في مفاوضات مع الحكومة. ولكن عوضا عن ذلك، فإنها تواصل شن هجمات عشوائية على المدنيين وعلى قواعد عناصر ائتلاف سيليك السابق، بل وعلى وحدات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ضوء الحالة، شرعت السلطات الدينية، المسيحية والإسلامية على السواء، في جهود جديدة بالثناء في محاولة للجمع بين قادة مختلف الطوائف من أجل اتباع سياسة للمصالحة الوطنية. غير أنه لا بد من الاعتراف بأن هذا العمل سيكون طويل الأجل في طابعه وسيطلب صبرا وتصميما على السواء. وعلاوة على ذلك، بخصوص الهيئات الانتقالية، تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء جميع الهيئات المنصوص عليها في الميثاق الانتقالي. والاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو المجلس الأعلى للاتصالات الذي يجري إنشاؤه.

جرى التصويت للتو على تشكيلة السلطة الانتخابية الوطنية، وسوف تبدأ تلك المؤسسة عملها قريبا، إذا استقرت الحالة الأمنية في البلد.

وقد أكدت السلطات الانتقالية مجددا أيضا التزامها بعدم الترشح للانتخابات. إنها ترغب في أن تكون الانتخابات ذات

بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد ضحى هؤلاء الرجال بأرواحهم في سبيل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أن نشيد بهم إشادة يستحقونها بجدارة، بالنسبة عن رئيس دولة الحكومة الانتقالية، وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود التعبير عن تقديري لأسر المختفين ولحكوماتهم ومواطنيهم.

نظرا للأزمة الحادة التي تمر بها جمهورية أفريقيا الوسطى، والوسائل الكبيرة التي ستكون ضرورية لإنهاءها، فإننا نطلب من المجتمع الدولي زيادة الموارد المالية واللوجستية المخصصة للقوات في عين المكان في جمهورية أفريقيا الوسطى. على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، يمكن لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، في ظل الحالة الراهنة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذا سمحت الظروف بذلك، أن توفر دعما كبيرا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وفرنسا والبلدان الأخرى التي تساهم بقوات أو موارد.

وتتني حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التزام الاتحاد الأفريقي بزيادة عدد أفراد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ليلبلغ قوامها ١٠.٠٠٠ رجل، في غضون ستة أشهر. وأنا على ثقة بأن البعثة ستمتكن بقوامها هذا من تغطية بلد جمهورية أفريقيا الوسطى بأكملها، والاضطلاع بمهمتها بشكل ملائم. وسيسمح تقييم أداء البعثة خلال هذه الفترة، إذا تطلب الأمر ذلك، تعديل النهج، واتخاذ الإجراءات المناسبة.

إننا ندعو أيضا إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع اضطلاع الممثل الخاص للأمين العام بدور هام للغاية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفي مجال حقوق الإنسان وبناء السلام وتنظيم الانتخابات القادمة في المستقبل القريب.

من الواضح أنه رغم الخطورة البالغة للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الشعب قد نجح بشجاعة من الفوضى حتى

الآن، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى التضامن الدولي الدؤوب مع شعبنا، طيلة ثلاثة عقود من العنف السياسي والعسكري. أشكر جميع الدول الأفريقية التي ساهمت بمزيد من القوات لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعما للمساعي الرامية إلى إعادة إحلال السلام واستتباب الأمن في البلد. إنني أدعو إلى عقد مؤتمر للمانحين في الوقت المناسب، وهو مؤتمر لا يرغب في عقده الاتحاد الأفريقي فحسب، بل أيضا السلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على تقديمهما الدعمين المالي واللوجستي والمعدات اللازمة لجهود تثبيت الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد تيبّي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ متمنيا لأعضاء المجلس سنة سعيدة. وأنضم للرئيس فيما يخص الترحيب بمعالى السيدة ليوني بانغا - بوتي مزوا، وزيرة الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى المقيمين في الخارج، في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أيضا أن أهنئ وفد الأردن على توليه رئاسة مجلس الأمن. كما أعتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، كما أشترتم إلى ذلك للتو سيدي الرئيس، وفد فرنسا، على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وأود أيضا أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهم تشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا. كما أود أن أهنئ بشكل خاص وفدين أفريقيين إنضموا إلى المجلس، هما وفدا تشاد

إلى أن الحالة تتطلب مشاركة إقليمية مستمرة ونشطة وتعبئة مجمل طاقة أفريقيا.

وقد شرعت بعثة الدعم الدولية، فور تسلمها زمام السلطة، في العمل على الاستفادة من الإنجازات التي حققتها بعثة توطيد السلام وتنفيذ ولايتها بفعالية، مسترشدة في ذلك بمفهوم العمليات المعتمد في الاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأود أن أؤكد على أن الخطة الأصلية لبعثة الدعم الدولية قد أعاقبتها بشدة الهجمات التي تعرضت لها القوات الحكومية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من قبل مجموعات مسلحة لم تكن معروفة في البداية ولكن تبين لاحقا أنها تنتمي إلى ما يسمى الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). وفي أعقاب تلك الأحداث الدامية، ومن خلال توسيع نطاق المشاورات بين رؤساء دول المنطقة وشركاء الاتحاد الأفريقي، قرر مجلس السلم والأمن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أن يأذن بزيادة قوام بعثة الدعم الدولية إلى ٦٠٠٠ فرد نظامي، تبعا للتطورات في الحالة على أرض الواقع. ومن الواضح أن بعثة الدعم، شأنها في ذلك شأن عملية سانغاري الفرنسية، بدأت عملها في بيئة صعبة للغاية، تشهد مواجهات بين عناصر الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) وقوات ائتلاف سيليكاسا السابق، وأحيانا بين الأفراد.

وأعمال العنف هذه تؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار ويصعب احتواؤها لأنها اتخذت طابعا طائفيا ودينيا. وتُرتكب جرائم شنيعة. فقد زادت عمليات الإعدام دون محاكمة وأعمال القتل خارج نطاق القانون والنهب وتدمير الممتلكات. واضطر عشرات الآلاف من الأشخاص للفرار من ديارهم بحثا عن ملاذ في مناطق أخرى من مدينة بانغي تُعتبر أكثر أمنا، ولا سيما المنطقة المحيطة بالمطار.

وتعين على بعثة الدعم الدولية، منذ إنشائها، أن تتخذ تدابير بهدف التصدي لهذه الحالة. وساعد تعزيز القوات البرية

ونيجيريا، اللذين إلى جانب وفد رواندا سيجعلون صوت أفريقيا مسموعا داخل مجلس الأمن.

وأود أن أشكر السفير فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، والتي قدمت صورة مفصلة للغاية عن الحالة الميدانية، والخطوات الواجب اتخاذها.

بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أن أشكر المجلس على دعوته، وعلى الفرصة المتاحة للاتحاد الأفريقي لمخاطبة هذه الهيئة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعكس هذه الجلسة بوضوح مستوى تركيز مجلس الأمن على التطورات المقلقة بوجه خاص والتي لا يزال يشهدها ذلك البلد.

كما يعلم أعضاء المجلس، أذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنحها ولاية واضحة فيما يخص حماية السكان المدنيين وجعل الحالة الأمنية تستقر. وطلب مجلس السلام والأمن من مجلس الأمن دعم نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض. وفي ذلك الصدد، أرحب بحقيقة أن المجلس قد دعم من خلال القرارين ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) نشر البعثة وأذن بها. ويعتبر ذلك بمثابة توضيح إضافي للشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

حلت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى محل بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وجاء ذلك التحول كنتيجة للمشاورات المكثفة التي أجريت مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار مجلس السلم والأمن. وأود مرة أخرى التعبير عن تقدير الاتحاد الأفريقي للجماعة وبعثتها، لعملهما في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وغني عن القول استمرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجماعة، بالنظر

ذلك تشجيع السلطات الانتقالية على العمل معا بشكل وثيق وتسريع الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية وبدء عملية المصالحة الضرورية بين مختلف الطوائف الوطنية. وهذا يعني أيضا تشجيعها على القيام بما هو ضروري لكي تستأنف الدولة تقديم الخدمات العامة بصورة فعالة، بما في ذلك سيطرة الدولة الفعالة على مصادر الدخل والشفافية في إدارة المالية العامة.

وعلى صعيد عملي بقدر أكبر، تسعى البعثة إلى تشجيع عودة الحياة الطبيعية قدر الإمكان. ومن هذا المنطلق، أود الإشارة إلى أن رئيس البعثة عقد في ٤ كانون الثاني/يناير اجتماعا مع عمدة مدينة بانغي ورؤساء المناطق والأحياء في بانغي ومع ممثلين للوكالات الإنسانية بهدف الاتفاق معهم على تدابير عملية لتلبية الاحتياجات الأمنية للسكان وتيسير عمل الجيش والشرطة. وقد أنشئت لجنة لرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها. ومن بين النتائج الفورية المتوقعة عودة السكان المشردين، ولا سيما أولئك الموجودين حول مطار بانغي، إلى ديارهم.

وفي الأيام المقبلة، ستستفيد البعثة إلى أقصى حد من الهدوء النسبي الحالي لتكثيف تنفيذ الخطط الرامية إلى تقسيم وتنظيم بانغي وبقية أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى حسب القطاع؛ ولوضع استراتيجيات لدعم تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والدفاعي؛ وللنظر في كيفية تقديم الدعم للعملية الانتخابية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين.

والمفوضية تستعد لنشر فريق أولي من مراقبي حقوق الإنسان لدعم البعثة في هذا المجال، وهو من المجالات البالغة الأهمية في استعادة العدالة والنظام العام وبسط سلطة الدولة. وتم حث السلطات الانتقالية، بما في ذلك رئيس الوزراء، على الإسراع ببدء العمل في الجهاز القضائي. وبالمثل، وفي أعقاب اكتشاف مقبرة جماعية تضم العديد من الجثث في بانغي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جرى إرسال طلب إلى

في أعقاب وصول الوحدة البوروندية على احتواء موجة العنف والاستجابة بأفضل صورة ممكنة للمطالب العديدة من قوات البعثة، والتي تتمثل أحيانا في توفير الحراسة وفي أحيان أخرى في الاحتفاظ بنقاط ثابتة أو تأمين المباني التجارية والعامة. وفي البداية، احتفظت قوات البعثة المتمركزة في مواقع مختلفة من مدينة بانغي بنقاط ثابتة، في حين تركت الدوريات لعناصر عملية سانغاري، وهي أكثر قدرة على التنقل ومجهزة بما يكفي من وسائل الاتصال.

وبعد ذلك، اعتمدت القوات العسكرية وقوات الشرطة خططا جديدة لتقسيم الإقليم من أجل فرض سيطرتها كما ينبغي على بانغي وبقية أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُنتظر أن يسمح الانتشار الوشيك للوحدة الرواندية وتوفير معدات للاتصالات والتنقل والحماية للبعثة بتسريع تأمينها لبانغي والشروع في المرحلة الثانية من الانتشار. بموجب مفهوم العمليات الخاص بها.

وفي أثناء زيارة عمل إلى بانغي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان مما شجع وزير خارجية جمهورية تشاد ووزيري خارجية ودفاع جمهورية الكونغو ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الخطوات التي اتخذها قادة البعثة لإعادة نشر قواتها ودعوا إلى تجنب وصم أي من وحدات البعثة بأية صورة. كما شدد الوزراء والمفوض على الحاجة إلى استمرار الدعم الدولي من أجل تيسير تنفيذ ولاية البعثة على النحو المأذون به. بموجب القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). وأود أيضا أن أشدد على أن قادة البعثة وعمليات سانغاري يواصلون العمل بالتنسيق والتعاون أثناء تنفيذ عمليات لتأمين مدينة بانغي. والهدوء الذي أفادت الأنباء بعودته في الأيام الأخيرة هو نتيجة العمل المشترك بين هاتين القوتين.

والبعثة ملتزمة بالعمل عن كثب مع مختلف القادة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الصعيد السياسي، يعني

إن النتائج الأولية في الميدان، مهما قد كانت ضعيفة، تعزز اقتناعنا بأن الأهداف المحددة ستتحقق - على نحو ما أثبتته الاتحاد الأفريقي في مسارح عمليات أخرى، لا سيما في الصومال - بفضل الدعم القيم للغاية من الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين الآخرين.

ونتعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة تحديداً، أن يوليا الأولوية لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يتسنى لها تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة لنشر عملية للأمم المتحدة في الوقت المناسب. وإذ يجب أيضاً تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي وهياكله المعنية بالأمن والسلام، صحيح كذلك أننا لن نتمكن من إيجاد حل دائم لأزمات القارة إلا بتعزيز القدرات الأفريقية. وبغض النظر عما يديه شركاؤنا من نوايا حسنة، فإنهم لن يتمكنوا على الدوام من الاضطلاع بالعبء المتمثل في حفظ السلام في القارة. ونرى أن أي نهج آخر قد يقوض الجهود التي تبذلها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً، بدعم من عملية سانغري، بالنسب في أوجه انعدام اليقين التي ستبدد ما تحقق من مكاسب فعلاً، وستُعقد الحالة في الميدان. وهذه الحالة ستزيد من صعوبة نشر أي عملية للأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نتوقع من مجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة ليعيد التأكيد بشدة، وفقاً لقراراته السابقة، على دعمه لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وضرورة أن تقوم جميع الأطراف المعنية بتيسير تنفيذ ولايتها.

وعلاوة على تحديد دعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يضاعف جهوده لدعم تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والعملية الانتخابية. ولا بد أيضاً من تقديم المساعدة المالية على وجه الاستعجال بغية تيسير استئناف

السلطات الانتقالية لكي يشرع المدعي العام في الإجراءات اللازمة ويجري تحقيقات وافية في هذه الأحداث.

وبالمثل، فإن الممثل الخاص لرئيسة المفوضية وقائد بعثة دعم الدولية، الفريق أول جان - ماري ميشيل موكوكو، مستمران في التعاون الوثيق مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في بانغي، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلو فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من أجل تيسير تنسيق العمل الدولي على أرض الواقع.

وغني عن البيان أن البعثة تعمل في ظل ظروف صعبة. وفي الواقع، فإن البعثة لا تزال تواجه العديد من التحديات المرتبطة على وجه الخصوص بالافتقار إلى الهياكل الأساسية في البلد، الأمر الذي يجعل مهامها أكثر تعقيداً حتى ويعوق تدريجياً ويزيد إلى حد كبير من التكلفة، فضلاً عن عدم كفاية القدرات الحركية الجوية والبرية ووسائل الاتصالات.

وأود أن أعيد التأكيد على امتنان الاتحاد الأفريقي للشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم للبعثة. وأود أن أخص بالذكر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك فرنسا، وهي أطراف تعمل معها في الميدان. ولا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدعم اللوجستي والمالي على السواء من المجتمع الدولي. ويجدوننا الأمل أن يشكل مؤتمر المانحين المقرر عقده في أديس أبابا في ١ شباط/فبراير فرصة لكل من الدول الأعضاء وشركائنا لإظهار دعمهم للبعثة.

ونحن على ثقة بأن البعثة يمكنها التصدي للتحديات التي تواجهها. فالإتحاد الأفريقي لديه تصميم كامل والبلدان المساهمة بقوات ملتزمة التزاماً ثابتاً. وأفراد البعثة يؤدون واجباتهم بكل تفان وبشعور كبير بالتضحية، مدركين أنهم يشاركون في عمل، يملئهم عليهم الواجب، للتضامن الأفريقي مع بلد وشعب شقيق يمران بمحنة.

بمسؤولياتها. وستكتسي الجهود التي ستبذلها لكفالة إجراء العملية الانتقالية بصورة فعالة، ومساهمتها في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أهمية حاسمة لنجاح جهودنا. ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لا سيما من خلال رئيسها بالنيابة ورئيس لجنيتها المعنية برصد الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهما، فخامة إدريس ديبي، إتنو رئيس تشاد، وفخامة دونيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ينبغي دعمها دعماً قوياً.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

النشاط الاقتصادي. وبطبيعة الحال، لا أريد أن تفوتني الفرصة دون أن أذكر الحالة الإنسانية السائدة في الميدان، المثيرة للقلق على نحو كبير. وينبغي لاستجابة المجتمع الدولي لتلك الحالة أن تكون أكثر فعالية. فمن خلال تلك الإجراءات الملموسة استجابةً للاحتياجات في الميدان، يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم بصورة مجدية في العمل المتواصل الذي تقوم به بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي نجاحها. وهي لا تعمل نيابة عن الاتحاد الأفريقي فحسب، بل باسم المجتمع الدولي قاطبة.

ومن البديهي أن الاستجابة للأزمة الحالية لا تتم على الجبهتين العسكرية والأمنية فحسب؛ إذ أن لها في واقع الأمر طابعاً سياسياً على نحو أساسي. واستناداً إلى ذلك الرأي، لا بد من التزام السلطات الانتقالية. ومن المهم أن تضطلع